# مجتمع

## فرنسا: حظر الأغلفة البلاستيكية للفاكهة والخضراوات

مع بداية عام 2022، دخل حظر على استخدام البلاستيك لتعبئة أصناف من الفاكهة والخضراوات حيّز التنفيذ في فرنسا، الأمر الذي أثار استياء قطاع صناعة مواد التعبئة والتغليف. وصدر المرسوم الخاص بالحظر في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، لكنّ التطبيق لن يكتمل حتى عام 2026، فيما مُنح التجّار ستة أشهر لتصريف مخزون الأكياس البلاستيكية لديهم. يُذكر أنّ دعاة حماية البيئة يخوضون حملة منذ مدة طويلة ضدّ مواد التغليف البلاستيكية أحادية الاستخدام مع تفاقم التلوّث في العالم. (فرانس برس)

## مشاورات أوروبية بشأن قانون للحياد المناخي

بدأت المفوضية الأوروبية مشاورات مع مجموعة خبراء الدول الأعضاء بشأن التمويل المستدام لمسوّدة قانون التفويض التكميلي المتعلق بأنشطة غازات نووية، تهدف إلى تحقيق الحياد المناخي في الأعوام الثلاثين المقبلة. وأوضحت أنّ ثمّة دوراً للغاز الطبيعي والنووي كوسيلة لتسهيل الانتقال نحو مستقبل قائم على الطاقة المتجددة في الغالب ومن ضمن إطار التصنيف، وذلك يعني، على سبيل المثال، ضرورة أن يأتي الغاز من مصادر متجدّدة أو تكون انبعاثاته منخفضة بحلول عام 2035، بما يساهم في الانتقال نحو الحياد المناخي. (قنا)

(باربرا دوبو/ فرانس برس)

# ألغام في أفريقيا الوسطى

في مدينة باوا الواقعة شمال غربي جمهورية أفريقيا الوسطى، يصطحب الفتى أخاه الصغير إلى المدرسة (الصورة) على درّاجة هوائيّة، من دون أن يدرك مواقع الألغام المحتملة المزروعة في المنطقة. لا أحد يعلم أين زُرعت الألغام هناك، حتى أفراد بعثة الأمم المتحدة «مينوسكا» يجهلون تلك المعطيات وكذلك العاملون في الشأن الإنساني. وجميعهم يعبّرون عن خوفهم من جرّاء ذلك، إذ زرع المتمرّدون على الطرقات عبوات ناسفة كثيرة تودي بحياة مدنيين وتعرقل عملهم في منطقة تشهد معارك باستمرار بين قوات الجيش ومجموعات مسلحة. وتقول رئيسة بعثة برنامج الأغذية العالمي في باوا، مهوا كوليبالي: «خلال المعارك، حاولنا انتهاز فترات الهدوء لنتمكّن من العبور لكنّ الألغام منعت وصولنا» إلى المنطقة التي يعاني 61 في المائة من سكانها من الجوع. لذلك نظّم البرنامج عمليات لإيصال المواد الغذائية جوّاً، «لكنّ هذا يبقى استثنائياً». ويفيد مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوشا) بأنّ 3,1 ملايين شخص سوف يحتاجون إلى المساعدة في عام 2022 بجمهورية أفريقيا الوسطى من أصل خمسة ملايين نسمة.

وكانت الأمم المتحدة قد بدأت بتنفيذ عمليتَين لإزالة الألغام في المنطقة، لكنّهما لم تُستكملا «بسبب نقص الخبراء»، بحسب ما يوضح الميجور جاويد خرام أحد أعضاء البعثة الباكستانية للهندسة في بعثة الأمم المتحدة. لكنّه يؤكّد أنّ عمليات إزالة الألغام سوف «تُستأنف قريباً». **(فرانس برس)**

# أرامل أفغانيات يبحثن عن مقومات حياة

كابول ـ **صبغة الله صابر**

ألقت الحرب بظلالها القاتمة على كل نواحي الحياة في أفغانستان، وأثرت على شرائح المجتمع، وفي مقدمتها النساء، خصوصاً الأرامل اللواتي تخطى عددهن الآلاف. وقد خصص المجتمع الدولي مبالغ ضخمة لتحسين حالة المرأة الأفغانية، قبل أن تتدهور حالهن بالكامل إثر انهيار الحكومة السابقة وسيطرة حركة «طالبان» على كابول قبل أربعة أشهر، حيث بات الحصول على لقمة العيش ومقومات الحياة الأساسية من أهم مطالبهن.

تقول أرملة في الـ55 من العمر عرّفت عن نفسها باسم راحله المستعار لدواعٍ أمنية كونها تعمل في القسم الجنائي بجهاز الشرطة، وشاركت في تظاهرة نسائية نظمت نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي في العاصمة كابول لـ«العربي الجديد»: «لدي أولاد صغار، ولم أستلم راتبي منذ ستة أشهر، بحجة أن مكتب رئيس الوزراء في طالبان لا يوقع على قرار صرف رواتبنا. أطلب أن يحرك المجتمع الدولي والأمم المتحدة ساكناً في شأن قضايا الأفغان، ويضغط على طالبان كي تسمح للمرأة بالعمل، وتعطيها حقها الشرعي والإنساني».

تضيف: «تحرم طالبان مجموعة كبيرة من النساء من العمل والحصول على رواتب ولقمة العيش ومقومات الحياة الأساسية. لذا نطالب بأن يتعامل المجتمع الدولي مع طالبان بتدابير يقابلها منح الحركة الحقوق للنساء، علماً أن طالبان تكرر للعالم والشعب الأفغاني وعدها بإعطاء النساء حقوقهن، لكن الواقع على الأرض يُظهر خلاف ما تقوله».

وتروي الأرملة سميه بي بي لـ«العربي الجديد» أنها فقدت في الـ30 من العمر زوجها خلال معارك اندلعت بين القوات الحكومية و«طالبان»، العام الماضي، وباتت تفتقر الآن إلى أبسط مقومات الحياة، علماً أنها تسكن في منطقة قادس بولاية بادغيس (غرب)، ولديها ثلاث بنات وابن واحد، تعيش معهم في مدينة قلعه نو.

وتوضح أنها تعيش في منزل من الطين بلا وسائل تدفئة في موسم البرد القارس الحالي، و«كل ذلك لأن زوجي قتل خلال المعارك مع طالبان في حرب بائسة بين الأشقاء الأفغان، جعلت أولادي يتامى ينتظرون جلب أعمامهم وأخوالهم ما يحتاجونه من طعام وملابس وغيرها. أطالب بأن تعامل طالبان الأرامل بشكل جيد، خصوصاً اللواتي فقدن أزواجهن بسبب الحرب».

وتشكر سميه أقارب زوجها على دعمهم المستمر لأولادها، وتشير إلى أنها لا تريد أن يبقى أولادها بعيدين عن التعليم الذي تعتبره الطريق الوحيد لخروجهم من الحالة التي تحيط بها، وتقول: «ضاعت حياتي، فقد تزوجت في مقتبل عمري، ولم أعرف شيئاً عن الحياة عندما تزوجت، ثم أصبحت أماً في عمر صغير، وفقدت زوجي أيضاً؛ لذا لا أريد أن يكون مصير أولادي مثل مصيري».

أما خالده عبد الرحيم التي فقدت زوجها قبل 8 سنوات حين لم يساعدها أي من أقاربها ما دفعها إلى ترك منزل زوجها في منطقة سيد آباد بولاية ميدان وردك، وجاءت مع أولادها الثمانية إلى كابول حيث تعيش في منزل استأجرته بمنطقة كمبني، فتقول لـ«العرب الجديد» أخرج في الصباح للعمل في منازل الناس حتى المساء، كما يعمل ابني الكبير في بقالة قريبة من المنزل. وعلى هذه الحال تسير الأمور في منزل أسرتي الفقيرة».

تضيف: «لم ينضم زوجي إلى جهاز الشرطة، كما لم يقاتل في صفوف طالبان، بل كان رجلاً عادياً يعمل في حقوله ولصالح ناس آخرين. فجأة ومن دون أن نعرف السبب جاء مسلحون إلى المنزل، وأطلقوا وابلاً من الرصاص عليه، وأردوه قتيلاً. وقد بقيت فترة في المنزل، ثم انتقلت إلى كابول بعدما لم يستطع أي من أقاربي وأقارب زوجي مساعدتي كونهم جميعهم مزارعين فقراء لا يستطيعون أن يساعدونا».

وتذكر خالده أن أصحاب منازل عملت فيها ساعدت عائلتها بأشياء كثيرة من طعام ومشرب، لكن التغيرات الأخيرة جعلت هذه العائلات لا تقدم مساعداتها المعهودة. وتوضح أن همّها الأكبر أن يدرس أولادها، لكن لا مؤشر لذلك حالياً.

### الوضع مأساوي جداً

تصف ناشطة افغانية عملت سابقاً في وزارة الشؤون الدينية وأُقيلت من وظيفتها بعد سيطرة حركة طالبان على كابول، الوضع بأنّه «مأساوي جداً في ما يتعلق بجميع النساء، خصوصاً الأرامل من الفئة الفقيرة اللواتي يحتجن إلى عناية فائقة، وهو ما لا نتوقعه في الوقت الراهن كذلك من حكومة طالبان».

تحقيق

بينما لا تبدو جرائم القتل هائلة في الأردن لجهة الكمّ، إلا انّ نوعيّتها تثير الاستهجان والقلق، لا سيّما مع تلك المسجّلة اخيراً. ويرى اهل الاختصاص ضرورة إعادة قراءتها من كلّ جوانبها والتوقّف عند دوافعها

# جرائم الأردن

## محاولة لفهمها وضرورة تطوير قانون العقوبات

عمّان ـ **انور الزيادات**

شهد المجتمع الأردني في الفترة الأخيرة عدداً من الجرائم البشعة والغريبة. ففي العاشر من ديسمبر/ كانون الأول الماضي في أحد شوارع العاصمة الأردنية عمّان، أقدم مواطن على ارتكاب جريمة مروّعة في حقّ امرأة سوريّة تُدعى مريم محمد تبلغ من العمر 27 عاماً وتعمل في أحد صالونات تجميل السيدات. فقد استهدفها بأكثر من 15 طعنة توزّعت في الصدر والظهر والكتفين والرقبة، الأمر الذي أدّى إلى وفاتها، علماً أنّها تعيش في الأردن مع أسرتها منذ أكثر من 35 عاماً. وقد ألقي القبض على القاتل بحسب ما أفادت مديرية الأمن العام الأردنية، مع الإشارة إلى أنّ والد الضحية كان قد تقدّم قبل مقتلها ببلاغ إلى القوى الأمنية حول تهديد تتعرّض إليه.

وقبل ذلك بفترة، وقعت جريمة قتل مروّعة في منطقة الأغوار، إلا أنّ الضوء لم يُسلط عليها في حينه. وفي التفاصيل، قام شخص بقتل شقيقه طعناً بالسكين، وبعدها وضع جثته في برميل وحرقها لتصل إلى درجة التفحّم بهدف إخفاء جريمته، وذلك بسبب خلاف بينهما. كذلك لقي شابان قبل أشهر حتفهما طعناً على يد جارهما البالغ من العمر 24 عاماً في محافظة إربد بشمالي الأردن، فيما تعرّض والدهما إلى جروح خطيرة.

وحتى اليوم، لم تغب جريمة فتى الزرقاء عن الأذهان والتي صدر الحكم فيها على الجناة في مارس/ آذار الماضي. ففي خلالها عمد عدد من الأشخاص إلى اختطاف فتى يدعى صالح حمدان يبلغ من العمر 16 عاماً، قبل أن يبتروا يديه ويقفّاوا إحدى عينيه ويلقوه في الشارع غارقاً بدمائه.

وقد كشف مساعد مدير الأمن العام لأمن الأقاليم العميد أيمن العوايشة في تصريحات صحافية أخيرة عن جريمة قتل واحدة فقط لم تتكشّف بعد ملابساتها من أصل أكثر من 80 جريمة وقعت منذ بداية عام 2021 الماضي حتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول منه. يُذكر أنّ التقرير الإحصائي الجنائي لعام 2020 الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية في الأردن، كشف عن وقوع 90 جريمة قتل عمداً وقصداً، إلى جانب تسع جرائم ضرب أفضى إلى الموت، مبيّناً أنّ عدد الجناة في جرائم القتل العمد والقصد بلغ 201 شخص فيما بلغ عدد المجنى عليهم في هذه الجرائم 99 شخصاً. وكان الأردن قد شهد في عام 2019 زيادة ملحوظة في جرائم القتل، بحسب تقرير أمني، بنسبة 32 في المائة، إذ سجّلت البلاد 118 جريمة قتل مقارنة بـ 89 جريمة قتل في عام 2018. وقد ارتكب الشباب في الشريحة العمرية الممتدة ما بين 18 و37 عاماً نحو 64 في المائة من تلك الجرائم، وكانت الخلافات الشخصية والعائلية السبب المباشر في نحو 79 في المائة منها في ظلّ غياب لغة الحوار. وشكّلت الأسلحة النارية والأدوات الحادة ما نسبته 76 في المائة من الأدوات المستخدمة في تنفيذ الجرائم.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، فإنّ جرائم القتل بأنواعه (القصد والعمد والضرب المفضي إلى الموت) والمرتكبة في عام 2018 هي الأقلّ منذ عام 2008 (أي في عقد من الزمن)، وهي أقدم الإحصاءات المنشورة. فقد ارتُكبت 89 جريمة قتل في ذلك العام، فيما ارتُكبت 127 جريمة في عام 2017، و133 في عام 2016، و159 في عام 2015، و176 في عام 2014، و144 في عام 2013، و153 في عام 2012، و133 في عام 2011، و109 في عام 2010، و91 في عام 2009، و100 في عام 2008.

### عوامل متعددة

في هذا الإطار، يقول أستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة رامي الحباشنة لـ«العربي الجديد» إنّ «المعطيات الجديدة الخاصة بالأردن في السنوات الأخيرة تستوجب إعادة قراءة، خصوصاً تلك التي تتعلّق بالجرائم غير المألوفة وأساليبها، مع ضرورة توفّر قراءة جديدة للعوامل المسبّبة لتلك الجرائم وطبيعتها الجديدة». يضيف الحباشنة أنه «بالنسبة إلى العوامل التي تتعلّق بالجرائم، فهي متعددة»، شارحاً أنّ «الاعتماد على عامل واحد تقليدي لتحليل تلك الجرائم غير كاف. فعند تحليل الجرائم، يجب النظر إلى نوعَين من العوامل، الأوّل يتعلّق بالردع ويتضمّن كلّ العقوبات التي يمكن أن تخلق ردعاً في داخل أيّ فاعل اجتماعي (كلّ شخص يفكّر في الإقدام على جريمة)، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت العقوبات الحالية مناسبة ورادعة أم لا، حاجة إلى تعديلات».

أمّا النوع الثاني بحسب الحباشنة فهو «عوامل متشابكة ومعقّدة يُعوّل عليها في تفسير الظروف البيئية التي تحيط بالجاني، وهي محاولة تخفيف الضغوط. وأبجديات علم الجريمة تشير إلى ضرورة توفّر شكلَين من الاحتواء للفاعل، فالاحتواء الداخلي يرتبط بالإنسان نفسه الذي يكون صورة لذاته في أثناء التنشئة في العائلة والمجتمع. وأيّ صورة إيجابية تتشكّل من سنّ 10 أعوام وأيّ خلل في هذه الصورة الذاتية سوف يؤدّيان إلى خلل وجراة في الأهداف الإيجابية التي وضعوها لأنفسهم»، مشدداً في هذا الإطار على ضرورة تضافر عمل كلّ المؤسسات لإخراج مواطن متوازن، وإلا فإنّ الانماط البشعة للجريمة لا تعود مستغربة». ويرى الحباشنة أنّ «مواقع التواصل الاجتماعي تنقل ثقافة الناس وتكشف المستور في المجتمع. وما يُنشر على تلك المواقع يعكس حضور الناس في الحياة، علماً أنّها تساهم بالردع، خصوصاً عند النشر عن الجرائم وبشاعتها والعقوبات التي يلقاها الجناة».

### لا جريمة من دون دافع

في سياق متصل، يقول الخبير في القضايا الأمنية فراس الطلافحة لـ«العربي الجديد» إنّ «نسبة الجريمة في الأردن لم تصل إلى حدّ الظاهرة وما زالت الأمور مطمئنة ومن ضمن النسب العالمية، وما زال الأردن يُعدّ من الدول الآمنة. لكنّ ما يثير الخوف والقلق هو نوعية الجرائم التي تُرتكب الآن، وطريقة ارتكابها، والسادية التي تسيطر على مرتكبيها حين تنفيذها». ويشدّد الطلافحة على «أهمّية الحدّ من مستوى الجريمة ومحاصرة مرتكبيها عبر دراسة كلّ جريمة على حدة وتحليل دوافعها ومعالجة أسباب هذه الدوافع، خصوصاً الاجتماعية منها، وتطوير قانون العقوبات ليتماشى مع تطوّر الجريمة ومواكبتها حتى تحقّق عقوبة الردع بشقّيه الخاص والعام».

ويدعو الطلافحة إلى «متابعة الأهل للأبناء، والتحاور معهم، وحلّ مشكلاتهم بعقلانية وبعيداً عن التعصب، واحتوائهم، ومراقبة سلوكهم وما يطرأ عليه، والإسراع بفصل القضايا، وتنفيذ العقوبة بالمحكومين بها، وتذليل جميع الصعوبات التي تحول دون ذلك». ويؤكد الطلافحة أنّ «لا جريمة من دون دافع لارتكابها. من النادر جداً أن نجد جريمة بلا دافع أو غاية أو سبب، وإن وُجدت فهي تكون نتيجة اضطرابات وأمراض نفسية أفقدت المصاب قدرته على التحكّم بأفعاله وقدرته على إدراك النتائج بعد ارتكاب جريمته، وهي حالات انفعالية تطرأ نتيجة تلك الأمراض والاضطرابات».

ويتابع الطلافحة أنّ «ثمّة دوافع تكون سبب ارتكاب المرء جريمته، والدافع هو العنصر الأهم في الجريمة، وهو ما يجب أن يخضع إلى تحليل ودراسة. ومن بين الدوافع، الدافع النفسي الذي يخصّ الجاني وحده ويتشكّل من خلال التنشئة والتربية، وسط تفكك الأسرة وحدوث الطلاق بين الوالدَين، ورفاق السوء، وتعاطي المخدرات أو المشروبات الروحية، وإثبات الذات، والاضطرابات والأمراض النفسية مثل الاكتئاب والقلق والخوف والوسواس القهري والشخصية السيكوباتية وهي الشخصية التي لا يحكمها الضمير أو الندم بعد ارتكاب الجريمة. ومن يحمل هذه الشخصية هو الأخطر على المجتمع، وقد يرتكب أفظع الجرائم». ويحكي الطلافحة عن «الدافع المجتمعي الذي يتشكّل نتيجة ظروف تحيط بالجاني مثل الفقر والبطالة والتفلت الأخلاقي وكذلك الأمني والبيئة التي تساعد على ارتكاب الجرائم».

قد يكون الصغير معرّضا كذلك الى جريمة بشعة (ايسو يتشير/ الأناضول)

**80**
جريمة قتل سُجّلت في الأردن منذ بداية عام 2021 وحتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول منه، بحسب الامن العام

**معطيات الجرائم في السنوات الأخيرة تستوجب إعادة قراءة**

**لم تصل نسبة الجريمة الى حدّ الظاهرة وما زالت الامور مطمئنة**



# رعاية المسنين في الصين... حصص إلزامية للناشئين

تُسجَّل في الصين محاولات لدفع الجيل الناشئ إلى الاهتمام بكبار السنّ وشؤونهم، من خلال حصص تعليمية وتدريب في هذا السياق في مقابل حوافز

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تعمد مقاطعات صينية عدّة إلى تنفيذ برنامج حكومي لحثّ الأبناء على رعاية كبار السنّ، بغضّ النظر عن صلة القرابة بينهم، وقد بدأ ذلك في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي في مدينة دونغ ينغ التابعة لمقاطعة شاندونغ، شرقي البلاد. وتقوم الخطة على تخصيص حصص إلزامية للتلاميذ في نهاية الدوام الدراسي في المرحلتَين الإعدادية والثانوية، لتعليمهم كيفية رعاية المسنّين والاهتمام بهم. وربطت الحكومات المحلية توظيف التلاميذ بعد تخرّجهم باجتيازٍ عدد محدد من الساعات المخصصة لذلك، والحصول على نقاط تؤهّل حاملها الحصول على وظيفة فور التخرّج.

وفي بعض مدن المقاطعة، تُقدَّم كذلك حوافز للتلاميذ من قبيل خفض بدلات إيجار السكن، والحصول على حسومات في المتاجر ووسائل النقل عبر قسائم خاصة، وذلك في مقابل المداومة أسبوعياً لمدّة لا تقل عن خمس ساعات في أحد مراكز رعاية المسنّين.

وبحسب مديرية التربية والتعليم في مقاطعة شاندونغ، فإنّ الحملة تأتي في إطار توجيهات الحزب الشيوعي، حول تعزيز مفهوم التعليم الإلزامي الشامل الذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم وتقويم سلوك التلاميذ، بما ينسجم مع احتياجات بناء مجتمع اشتراكي حديث. وفي هذا الإطار، يرى مراقبون أنّ للحملة علاقة بأزمة ديموغرافية تعاني منها الصين بسبب ارتفاع نسبة كبار السنّ في المجتمع، وعدم توفّر عدد كافٍ من المؤهّلين لرعايتهم، فيما يعدّها آخرون امتثالاً للتقاليد الصينية التي تحثّ على توفير الكبار والاهتمام بهم.

لونغ هوي، من التلاميذ الذين يتابعون حصصاً إلزامية تُعلّمهم كيفية رعاية المسنّين، في إحدى المدارس الثانوية بمدينة دونغ ينغ، يخبر «العربي الجديد» بأنه سعيد بما يقوم به، «لأنّ ذلك يعود بالنفع على آخرين في حاجة إلى الرعاية والمساندة»، لافتاً إلى أنّه «حتى لو لم تكن الحصص إلزامية، كنت سألتحق بها نظراً إلى أهميتها. كذلك فهي لا تستغرق من وقته أكثر من ساعة واحدة في اليوم».

ويوضح لونغ هوي أنه «يتوجّب على كلّ تلميذ أن يجتاز على الأقلّ 30 ساعة في الفصل الواحد، يتخلّلها تعلّم طريقة التعامل مع كبار السنّ، بالإضافة إلى دروس في التدبير المنزلي، مثل غسل الملابس وكيّها وإعداد الطعام، إلى جانب حصص أخرى تشمل تعلّم مبادئ الإسعافات الأولية»، يضيف لونغ هوي أنه «بعد ذلك، يُوزّع التلاميذ على مراكز رعاية المسنّين في المدينة، ويتوجّب على كلّ تلميذ أن يداوم هناك ما لا يقلّ عن ثلاثة أيام في الأسبوع لمدّة ساعتَين في اليوم الواحد. ويتضمّن ذلك اصطحاب المسنّين إلى الحدائق العامة، وقراءة القصص لهم، وتقديم بعض الخدمات، مثل توضيب غرف المعيشة، وإعداد الشاي، وتعليم كبار السنّ على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمحادثة أقاربهم وعائلاتهم».

وعن الفوائد التي يجنيها، يقول لونغ هوي إنّه حصل في مطلع الشهر الماضي على بطاقة ذكية تخوّله الشراء بحسومات تصل إلى نحو 50 في المائة، بالإضافة إلى الاستخدام المجاني للمترو والحافلات العامة. لكنّه يؤكد: «لم أكن أنتظر هذه الامتيازات وإن كانت مهمة بالنسبة إليّ. وأنا أشعر بالفخر إذ إنّ ما أقوم به يعود بالمنفعة على المجتمع، خصوصاً شريحة المسنّين التي هي في حاجة ماسة إلى المساعدة».

في سياق متصل، يقول الباحث الاجتماعي شياو خي لـ«العربي الجديد» إنّ «الحملة الإلزامية لتعليم كيفية رعاية المسنّين مهمّة لزرع مثل تلك القيم السامية في نفوس الأجيال الجديدة. لكنّها تأتي في وقت متأخّر يشهد فيه المجتمع الصيني أزمة ديموغرافية تسبّبت فيها سياسة الطفل الواحد التي انتهجتها البلاد واستمرت لأكثر من ثلاثة عقود». ويشير إلى أنّ «الصين تضمّ ما لا يقلّ عن 250 مليون مسنّ، وأكثر من نصفهم لا يحصلون على رعاية بسبب عمل الأبناء في المدن والمناطق الحضرية، فضلاً عن انشغال من يُتاح له الوقت والجهد برعاية أسرته الصغيرة بعيداً عن الجدّ والجدّة».

يضيف شياو خي أنّ «برنامج الحكومة ما زال محدوداً، فهو يقتصر فقط على المدن ولم يعمّم بعد في الأرياف التي تضمّ النسبة الأكبر من المسنّين»، لافتاً إلى أنّ «من يحتاج إلى رعاية هم أولئك الذين لا يملكون تكاليف مراكز المسنّين. أمّا الذين لديهم القدرة على اللجوء إلى تلك المراكز، فثمّة من يعتني بهم». ويتابع شياو خي أنّ «خطوة التعليم الإلزامي هذه، على الرغم من أهميتها على المدى البعيد لكونها تؤسّس لجيل يشعر بالمسؤولية تجاه الأجداد، فإنّها لا تستطيع معالجة الأزمة الراهنة المتمثلة في ارتفاع أعداد المسنّين إلى حدّ ينذر بالخطر».

في الصين ما لا يقلّ عن 250 مليون مسنّ (لشادون كوبر/ Getty)

نصف المسنّين الصينيين لا يحصلون على رعاية مناسبة (Getty)

# مخيم الركبان: خروج خمسة آلاف نازح عام 2021

قضية مخيم الركبان واحدة من القضايا السورية الشائكة منذ عام 2011. وما زال قاطنوه يعانون من الإهمال، ويجدون أنفسهم مضطرين للبحث عن مليجا آخر على الرغم من كلّ ما قد يتهدّدهم

**محمد الأحمد**

البقاء في مخيم الركبان غير ممكن والخروج منه غير مضمون (Getty)

يستمر خروج العائلات السورية من مخيم الركبان للنازحين الواقع عند المثلث الحدودي مع الأردن والعراق، في اتّجاه مناطق سيطرة النظام السوري وقوات سورية الديمقراطية. ويأتي ذلك في ظلّ الظروف المأساوية والأوضاع المعيشية المتردية لسكان المخيم، والتجاهل اللافت من قبل منظمات المجتمع الدولي والأمم المتحدة وشحّ الخدمات الطبية والتعليمية والغذائية المخصصة لهذا المخيم، بالإضافة إلى الضغوط الأمنية من قبل فصيل «مغاوير الثورة» المدعوم من قوات «التحالف الدولي» في قاعدة التنف على المقيمين في المخيم من ضمن منطقة الـ55 كيلومتراً التي يسيطر عليها الفصيل بالاشتراك مع قوات التحالف الدولي.

يقول رئيس «مجلس عشائر تدمر والبادية السورية» ماهر العلي لـ «العربي الجديد» إنّ «15 عائلة غادرت منطقة الـ 55 قبل أيام في اتجاه مناطق سيطرة النظام السوري»، مؤكداً أنّ «حركة المغادرة سواء من مخيم الركبان أو من منطقة الـ 55، ما زالت مستمرة في ظل الظروف المأساوية المعيشة». ويوضح العلي أنّ «نحو 5000 شخص غادروا مخيم الركبان في عام 2021»، لافتاً إلى أنّ «ثمّة أسباباً عدّة دفعتهم إلى ذلك؛ أوّلها عدم توفّر الطبابة والتعليم نهائياً في المخيم، بالإضافة إلى انقطاع المساعدات الإنسانية عن قاطني المخيم منذ سنوات، وسوء الأحوال المعيشية في مخيم الركبان خصوصاً».

يضيف العلي أنّ «1500 شخص من بين الأشخاص البالغ عددهم 5000 والذين غادروا مخيم الركبان، اتّجهوا إلى مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد) من خلال دفع مبالغ مالية إلى مهرّبين لتسهيل وصولهم عبر البادية السورية التي يسيطر عليها النظام السوري. أمّا الأشخاص الباقون (3500) فقد غادروا إلى مناطق سيطرة النظام في فترات متقطعة من خلال الحصول على موافقات أمنية من أفرع النظام، سواء عبر أقارب لهم يقيمون في مناطقه أو عبر سماسرة يعملون في هذا المجال من خلال أجهزة استخبارات النظام. كذلك فإنّ ثمّة نازحين غادروا المخيم إلى مناطق سيطرة النظام في فترات متقطعة من خلال الحصول على موافقات أمنية من أفرع النظام، سواء عبر أقارب لهم يقيمون في مناطقه أو عبر سماسرة يعملون في هذا المجال من خلال أجهزة استخبارات النظام. كذلك فإنّ ثمّة نازحين غادروا المخيم إلى مناطق سيطرة النظام عبر قوافل للأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري». ويؤكد العلي أنّ «ثمّة أشخاصاً اعتقلوا من قبل أجهزة النظام السوري الأمنية، قسم منهم بحجّة سوقهم إلى الخدمة الإلزامية، وقسم آخر بحجة قضايا جنائية بحقّهم. وما زال مصير معظم هؤلاء مجهولاً حتى الآن».

**المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والأممية تهمل المخيم**

**الوضع المأساوي في المخيم هو ما يجبر قاطنيه على مغادرته**

ويشير العلي إلى أنّ «ثمّة أسباباً أخرى دفعت سوريين إلى مغادرة مخيم الركبان، منها الضغوطات الأمنية التي يتعرّضون لها من قبل فصيل مغاوير الثورة التابع للمعارضة السورية والمدعوم من قبل قوات التحالف الدولي في قاعدة التنف في منطقة الـ 55»، شارحاً أنّ «كلّ من يخالف أوامر وتعليمات الفصيل يتعرّض للاعتقال من خلال تلفيق تهم متعددة وباطلة له». ويتابع العلي أنّ «فصيل مغاوير الثورة اعتقل على فترات متقطعة أشخاصاً من المخيم ومنطقة الـ 55، وطلب في مقابل الإفراج عنهم مبالغ مالية تتراوح ما بين 10 آلاف و20 ألف دولار أميركي. وهذا ما حصل بالفعل»، لافتاً إلى أنّ «فصيل مغاوير الثورة يحاول بسط نفوذه على الإدارة المدنية لمخيم الركبان، بالإضافة إلى هيمنته العسكرية على منطقة الـ 55، وهذا سبب آخر يدفع إلى المغادرة». ويطالب العلي «المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة بتقديم خدمات طبية وتعليمية ومواد غذائية لقاطني المخيم بأسرع وقت ممكن، وذلك لوقف عمليات الخروج من المخيم في اتجاه مناطق سيطرة النظام السوري، إذ إنّ ذلك قد يتسبّب في اعتقال نازحين من قبل أجهزة النظام الأمنية في أيّ وقت، من دون توفّر أيّ ضمانات لعدم تعرّضهم للاعتقال». كذلك يطالب العلي «التحالف الدولي بمعاملة قاطني المخيم المعاملة نفسها التي يحظى بها عائلات قيادات وعناصر فصيل مغاوير الثورة، من خلال تقديم الرعاية الطبية في قاعدة التنف وإجراء عمليات قيصرية للحوامل اللواتي يحتجنها بدلاً من تجاهلهن، إلى جانب خفض أسعار المواد الغذائية وباقي السلع وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي للأهالي».

من جهته، يقول محمد الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه كاملاً لأسباب أمنية، وهو أحد النازحين المقيمين في مخيم الركبان، لـ«العربي الجديد» إنّ «الأوضاع سيئة جداً في مخيم الركبان. فلا طبابة ولا تعليم للأطفال، ولا حتى غذاء ودواء. وأحياناً ثمّة من ينام من دون وجبات طعام، في حين أنّ قسماً آخر يتناول الخبز والمياه فقط»، مشيراً إلى أنّ «عام 2021 كان سيئاً جداً». ويؤكد محمد أنّ «الوضع المأساوي في المخيم هو ما يجبر قاطنيه على مغادرته في اتجاه مناطق سيطرة النظام. ولو كانت ثمّة فرص عمل للناس يستطيعون من خلالها تأمين مصاريف للطبابة وتأمين الغذاء لما غادروا قطّ. لكنّهم وعلى الرغم من تخوّفهم من النظام، فإنّهم مجبرون على المغادرة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني